

الفكر التنموي في الخطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية

دراسة تحليلية سوسيولوجية لعينة من اللقاءات الإعلامية الدورية مع الصحافة الوطنية

بالتلفزيون الجزائري

رشيدة حاجي¹، بلال بوترة²

¹ جامعة الوادي (الجزائر)، hadjadj-rachida@univ-eloued.dz

² جامعة الوادي (الجزائر)، bilal-bouterra@univ-eloued.dz

مخبر التنمية الاجتماعية وتنمية المجتمع

تاريخ الاستقبال: 2024/01/23؛ تاريخ القبول: 2024/03/29؛ تاريخ النشر: 2024/09/10

ملخص: يعد الخطاب الإعلامي من أهم الأشكال الاتصالية الاجتماعية التي يحمل مضمونها فكرا تنمويا، لذا كان الهدف من دراستنا تحليل الخطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية للوقوف على تمثالاته حول الفكر التنموي الوطني. وأهم المعوقات التي تحول دون تطبيقه، حيث تمت هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي متبعين بذلك الأسلوب الأكثر استخداما وهو تحليل المحتوى. وبذلك توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات أهمها أن الجزائر تسعى لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال انتهاج استراتيجية التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات بتطبيق آلية الاستثمار الأجنبي والوطني في جميع القطاعات، إضافة إلى ذلك ضرورة مناقشة ملف البطالة انطلاقا من أولوية الاستثمار الاجتماعي على الاستثمار المالي. أما فيما يخص المعوقات توصلنا إلى أن الأنظمة الحاكمة تنتهج الفكر التنموي الغربي الذي يحمل أفكار أثبتت فعاليتها في المجتمع الغربي إلا أنها فقدت فعاليتها في مجتمعنا لأنها نقلت بطريقة التكديس لا البناء، مع إهمال أدمغة وطنية قادرة على بلورة نماذج تنموية بديلة تتلاءم مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية لمجتمعنا.

الكلمات المفتاح: الخطاب الإعلامي: الفكر التنموي

Abstract Media discourse is one of the most important communication forms. Its content is loaded with developmental thoughts. This study aimed at analyzing the media discourse of the president of the Republic in order to identify the national development thinking features therein, and the main obstacles to its implementation. This study followed the descriptive method, and used the tool of content analysis. One important result that the study reached is that Algeria seeks to achieve development and economic stability, by adopting a strategy of economic diversification outside the hydrocarbon sector, and through the application of national and foreign investment mechanisms in all sectors. Another important result is the necessity of the discussion of the unemployment issue based on the priority of social investment over financial investment. Concerning the constraints, the study results showed that the ruling regimes follow the occidental development thinking that carries thoughts that have been proved to be effective in the occidental society, but ineffective in our society because they were transmitted unconstructively, and because of the neglect of national brains capable of making alternative development models that fit the socio-cultural specificities of our society.

Keywords: Media discourse; development thinking.

I- تمهيد:

يحمل كل مضمون خطابي في طياته السمات الرئيسية للفكر الذي يمثله، وللايديولوجية التي ينبثق منها. ويأتي الخطاب الإعلامي في مقدمة الخطابات التي تؤثر تأثيرا بالغا على المجتمعات والأفراد، كونه يمثل شكلا من أشكال الاتصال الاجتماعي، الذي بموجبه يتأثر الأفراد وخاصة في أشكاله المسموعة والمرئية، وحتى النصية، وهو بذلك يمتلك قدرة على إعادة وتشكيل الوعي ورسم الرؤى المستقبلية. لذا نجد أن العديد من السياسيين عموما ورؤساء الدول والحكومات خصوصا، يلجئون لاستخدام الخطاب الإعلامي ليكون همزة وصل بينهم وبين مواطنيهم. والرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" واحد من هؤلاء الرؤساء، الذين ارتضوا المخاطبة الإعلامية الدورية لشعوبهم، وذلك بسنّه لتقليد جديد، يتمثل في "لقاء إعلامي دوري" يجمعه بثلة من الصحفيين من مختلف وكالات الأنباء والإعلام.

حيث يتم في هذا الخطاب مناقشة جملة من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقضايا الساعة، ومناقشة وضع الجزائر الراهن على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي. وهو حوار تفاعلي يجيب فيه الرئيس على مختلف الأسئلة المطروحة تحت شعار "أسئلة بدون طابوهات". كما يعرض فيه الرئيس أهم البرامج والخطط التنموية التي تنتهجها الجزائر والمنبثقة من فكر تنموي يسعى للانتقال بالجزائر إلى مستوى أفضل.

في ضوء ما سبق نحدد مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي:

هل يمكن اعتبار الخطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية معززا لنموذج وطني من الفكر التنموي؟

يتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

ما هي الخطط والاستراتيجيات التنموية التي يعرضها الرئيس في اللقاء الإعلامي الدوري مع الصحافة الوطنية؟

ما هي معوقات تحقيق السياسات التنموية المنتهجة حسب رئيس الجمهورية من خلال لقاءاته الإعلامية الدورية؟

أهداف الدراسة:

تحليل مضمون خطابات الرئيس بهدف رصد تمثالاته حول ضرورة بناء نموذج فكري تنموي وطني.

- التعرف على أهم السياسات التنموية التي تتبناها الدولة الجزائرية.
 - رصد تمثالات الرئيس حول المعوقات التي تقف دون تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة.
- لقد تمت معالجة الدراسة من خلال محورين:

المحور الأول: وهو محور نظري يشمل على أهم المفاهيم المتعلقة بالدراسة ومسيرة التنمية في الجزائر.

المحور الثاني: وهو محور تطبيقي عبارة عن تحليل محتوى لعينة من اللقاءات الإعلامية الدورية لرئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية.

● المحور الأول: الجانب النظري للدراسة

1. الإطار المفاهيمي:

1-1 الفكر التنموي

إن مفهوم الفكر التنموي هو تعبير مركب من مفهومين الفكر والتنمية، وعليه لتحديد هذا المفهوم المركب يتوجب علينا تحديد ماذا نعني بالفكر.

فالفكر في المعجم الفلسفي لجميل صليبا يطلق على الفعل الذي تقوم به النفس عند حركتها في المعقولات نفسها. فإذا أطلق على فعل النفس دل على حركتها الذاتية. وهي النظر والتأمل، وإذا أطلق على المعقولات دل على الموضوع الذي نفكر فيه. (صليبا، 1982)

والفكر بالكسر: تردد القلب بالنظر والتدبر لطلب المعاني ولي في الأمر (فكر) أي نظر ورؤية، ويقال (الفكر) ترتيب أمور في الذهن يتوصل بها إلى مطلوب يكون علما أو ظنا. (الغيومي)

أما مفهوم التنمية فهناك العديد من المفكرين و المختصين الذين تناولوا هذا المفهوم واختلفوا في تعريفه انطلاقا من الإيديولوجية الحاكمة حسب اختصاصاتهم وميولاتهم و لعل أدق التعاريف للتنمية تعريف "الدكتور محمد الجوهري" حيث عرفها بأنها "مجموع ظواهر التغير الثقافي الديناميكي الواعي والموجه (وهو لب عملية التنمية)، وخاصة تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية التي كانت ثابتة أو جامدة -نسبيا- فيما مضى، وهي العناصر الروحية والفكرية والمادية وتخفيف وطأة أساليب السلوك التقليدية وإعادة صياغتها أو التخلص من بعضها نهائيا إذا لزم الأمر". (العبد وعاطف العبد، 2007)

وعلى هذا الأساس يمكننا تعريف الفكر التنموي وحسب "الدكتورة إيمان سليم" أنه مجموعة الأفكار والآراء والنماذج التي صيغت لوصف حالة التخلف أو لتحديد سياسة معينة لتحقيق التنمية ولوضع مقاييس ومعدلات معينة النمو. (سليم، 2006)

أما التعريف الإجرائي للفكر التنموي والذي تبناه الباحثة فهو التخطيط الاستراتيجي الذي تعدده الحكومات من رؤى ونماذج وسياسات واستراتيجيات تنموية تهدف للوصول إلى تحقيق مستويات محددة سلفا من التغيير الإيجابي في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

2-1 الخطاب الإعلامي:

ولتحديد مفهوم الخطاب الإعلامي نشير أولا ماذا نعني بالخطاب؟

حيث يري "محمود عكاشة" أن الخطاب هو "القول الموجه المقصود من المتكلم (أنا، نحن) إلى المتلقي المخاطب (أنت، أنتم، أنتم، أنتم) لإفهامه قصده من الخطاب صريحا مباشرا أو كناية أو تعريض في سياق التخاطب التواصلي". (عكاشة، 2014)

كما أن مصطلح الخطاب هو متعدد المعاني فهو وحدة تواصلية تبليغية ناتجة عن مخاطب معين موجه مخاطب معين في سياق معين يدرس ضمن ما سمي بلسانيات الخطاب. وهو على رأي "ليتش" وزميله "شورت" تواصل لساني ينظر إليه بوصفه إجراء بين المتكلم والمخاطب، أي فاعلية تواصلية يتحدد شكلها بواسطة غاية اجتماعية. (بوقرة، 2009)

أما الخطاب الإعلامي فيعرفه اصطلاحا "هشام عطية عبد المقصود" بقوله "هو رسالة إقناعية تستهدف تثبيت قناعات محددة أو حتى تغييرها، أو تنفيذ وجهة نظر مضادة في مجال حوار تفاعلي تنافسي بين خطابات تستند إلى أطر مرجعية متباينة يتم التعبير عن الرأي بشأها عبر خطابات إعلامية تتخذ من وسائل الإعلام السائدة مجالا لطرحها". (توم)

وقد أجرت الباحثة الخطاب الإعلامي على أنه شكل من أشكال التواصل الاجتماعي غرضه إعادة إنتاج رؤى سياسية وإيديولوجية هدفها التأثير على الأفراد وتشكيل رأي عام وبلورة وعي اتجاه مختلف المسائل العامة، كما يقتضي هذا الخطاب وسائط تقنية فعالة لها لمسات خاصة وقدرة على التأثير في متلقي الرسالة الاعلامية.

2. مسيرة التنمية في الجزائر:

لما نتحدث عن مسيرة التنمية في الجزائر فنحن نتحدث عن تنمية الجزائر المستقلة، لأن الجزائر بعد استقلالها مباشرة عام 1962 عملت على تكريس الجهود وتبني استراتيجيات وسياسات تنموية لرسم الخطوط العريضة للتنمية.

وقد شهدت هذه المسيرة محطات متعددة أثرت على مسارها التنموي. وفي هذا المحور سوف تعرض الباحثة بإيجاز أهم محطات ومراحل التنمية في الجزائر:

المرحلة الأولى: مرحلة البحث عن الذات أو مرحلة الانتظار 1962-1966:

بعد الاستقلال مباشرة عنونت هذه المرحلة بمرحلة الانتظار أو كما يسميها بعض الاقتصاديين مرحلة البحث عن الذات. وهذا نظرا لما خلفه الاستعمار من دمار شامل على مستوى جميع الأصعدة، حيث كانت حصيلة الاستقلال خروج المعمرين الأوروبيين من الجزائر وترك المناصب شاغرة، وهذا ما أدى بتولي العمال الجزائريين إدارة تلك المشروعات الاقتصادية الموجودة آنذاك.

هذه المرحلة تولد عنها وجود قطاع مسير من طرف العمال الجزائريين مع وجود القطاع الخاص في كل من المجالات الصناعية، الفلاحية والتجارية. (كربالي، 2005) ولهذا اعتبرت هذه المرحلة كبدائية لمسيرة تصحيحية للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال، بالرغم عدم وضوح السياسة التنموية المتبناة آنذاك.

ومن بين أهم القرارات التي اتخذتها السلطات الجزائرية في هذه المرحلة هي تأميم الأراضي الزراعية سنة 1963 والمناجم سنة 1966 إضافة إلى إنشاء الدولة الأدوات التي تمكنها من التخطيط ونتيجة ذلك حلت الشركات الوطنية محل اللجان التسييرية في الصناعة. (عدة وسالمي، 2018)

المرحلة الثانية: مرحلة التخطيط في ظل الاشتراكية:

إن سنة 1967 اعتبرت سنة مفصلية وذلك لدخول الجزائر في مرحلة التنمية بمفهومها العلمي. وتجسدت في اندماج القرار السياسي بالقرار الاقتصادي، وتبني الجزائر أسلوب التخطيط والذي يعبر عن ثلاث حقائق يمكن اختصارها فيمايلي:

- حقيقة إيديولوجية وهي تبني الجزائر النهج الاشتراكي في توجيه الاقتصاد الوطني.
- حقيقة سياسية هي قدرة الجزائر على حماية مصالحها الاقتصادية من الاستغلال الأجنبي.
- وأخيرا حقيقة اقتصادية وهي أن الجزائر خلال الاستعمار لم تتكون من طبقة رأسمالية وطبقة خاصة في القطاع الإنتاجي كالزراعة والصناعة. وفي هذه المرحلة شرعت الدولة الجزائرية بتنمية قواها الإنتاجية وذلك بتطبيق أول مخطط (بهلول، 1999) وهو:

المخطط الثلاثي 1967-1969:

بحيث تحدد حجم الاستثمار بقيمة بلغت 9.16 مليار دج، حيث خصصت 5.4 مليار دج في المجال الصناعي بقيمة 1.868 مليار دج للقطاع الزراعي. وهنا يتضح أن الأسلوب الإنمائي الذي تبنته الجزائر هو سياسة التصنيع لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تركز عليها المخططات التنموية اللاحقة. (عرقوب، 2011)

أما المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

مثل هذا المخطط الإنطلاقة الحقيقية للتخطيط، حيث تضاعفت فيه قيمة الاستثمار مقارنة بالمخطط السابق. (قنشوبة، 2019). ويمكن القول: إن هذا المخطط يؤكد على نقطتين أساسيتين وهما:
أولاً: بناء اقتصاد اشتراكي قوي وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية.

ثانياً: تبني سياسة التصنيع باعتبارها العامل الأساسي من عوامل التنمية إضافة إلى إحداث التوازن بين المناطق الريفية والمدن. (بهلول، 1999)

يليه المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

هو ثالث مخطط أعدته الدولة، حيث وجهت كل الجهود لتمويل المشاريع الاقتصادية كالمحروقات، مواد البناء، الحديد، الكهرباء وغيرها. كذلك إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة بهدف تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل. (كرباي، 2005) وقد ألحقت الدولة بهذا المخطط سنتين تكميليتين هما 1978-1979. (عدة وسالمي، 2018) وأهم ما يلاحظ عن هذين السنتين أنها تمثل مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والمخطط الخماسي الأول. (بهلول، 1999)

وعلى العموم يمكن القول: إن هذه المرحلة تميزت بالتخطيط التوجيهي للاستثمارات والتنظيم التساهمي. (عدة وسالمي، 2018)

المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

في سنة 1980 خُطت الجزائر خطوة جديدة في طريق التخطيط واعتمدت فترة زمنية طويلة مقارنة بالمخططات السابقة. (بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني، 1999) حيث انتهجت الجزائر من خلال هذا المخطط إصلاحات اقتصادية منها إصلاح النظام الجبائي، إعادة النظر في سياسة الأجور، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية. (عرقوب، 2011) إضافة على ذلك ركز هذا المخطط على قطاع الهياكل الأساسية منها السكن والتربية والتكوين والتعليم والتنمية البشرية.

وكان الهدف من هذا المخطط هو تحسين الأداء الإنتاجي والتكثيف من قطاعات الاستثمارات. (قنشوبة، 2019)

المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

جاء هذا المخطط في ظروف صناعية دولية صعبة، وذلك نظراً لانخفاض أسعار المحروقات إلى جانب استقرار الواردات وفائض في ميزان المواد الخامات. (عدة وسالمي، 2018) لذلك اتجهت سياسة التنمية نحو دعم اللامركزية وتطبيق أسلوب إعادة الهيكلة وانتهاج نظام استقلالية المؤسسات الاقتصادية أو ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي الجديد. وكان الهدف من هذا المخطط هو توسيع قاعدة التنمية وتوفير الظروف الملائمة التي من شأنها أن تحل محل المحروقات. (عرقوب، 2011)

المرحلة الثالثة: مرحلة الدخول في الاقتصاد الحر 1989-1999:

تعد هذه المرحلة في مسيرة التنمية محطة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد السوق وذلك بعد أزمة 1986 الأمر الذي تطلب القيام بإصلاحات ذاتية دون اللجوء إلى أطراف أجنبية، حيث سارعت الجزائر في أواخر الثمانينات بانتهاج سياسة إنمائية جديدة أطلح على تسميتها بالإصلاح الاقتصادي الجديد. فكان الجديد في هذه السياسة هو تعديل أسلوب الإنتاج بما يتضمنه من علاقات إنتاجية في اتجاه التقرب أكثر من السوق. (عرقوب، 2011)

كما شهدت هذه المرحلة إصلاحات متعددة من بينها استقلالية المؤسسات العمومية مع مطلع 1988 وكانت كتعبير عن نموذج التخطيط اللامركزي، إضافة إلى ذلك انتهجت الجزائر سياسة الخوصصة. (قنشوبة، 2019) وكان من أهم التدابير والإصلاحات الدخول والتحول إلى اقتصاد السوق. وتم تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من أجل التنمية، ويعد برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول كأول برنامج يتم الاتفاق عليه ومدته سنة ابتداء من أفريل 1993 المدعم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث يهدف إلى تحقيق توازنات كبرى من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها: تحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية، الحد من الدعم السلع الاستهلاكية، تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50% وتعديلها حتى تكون قابلة للتحويل إلى عملات أخرى، وضع قانون للاستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05، تثبيت كتلة أجور الوظيف العمومي وضبط الانفاق العام.

ودعم هذا البرنامج ببرنامج تعديل هيكلي ثاني وهو برنامج الاستقرار (الثبيت) الاقتصادي دام ثلاث سنوات 1995/1998 حيث تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وكان الهدف منه تحقيق نمو متوسط أي 5% من إجمالي الناتج الإجمالي الخام خارج المحروقات، الشروع في الخوصصة من خلال وضع غطاء تشريعي. (عرقوب، 2011)

ويمكن أن نستخلص من برامج التصحيح الهيكلي أن الجزائر هدفت إلى إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

المرحلة الرابعة: مرحلة سياسات وبرامج الانعاش الاقتصادي:

سعت الجزائر جاهدة إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وبعث عجلة التنمية، وفي هذا الإطار تم وضع سياسة تنموية جديدة وهي سياسة الانعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001.

كان الهدف من هذه السياسة هو توفير البيئة الملائمة لخدمة التنمية المستدامة. وفي عجلة نستعرض أهم برامج الانعاش الاقتصادي:

برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004):

يرتكز بالأساس هذا البرنامج على الاستثمار العمومي وعصرنة الهياكل الاقتصادية، ومن بين أهدافه الحد من الفقر والبطالة وتوزيع الثروة على مناطق الوطن. كما تم الاهتمام بمجال الصحة، الموارد المائية، التنمية الريفية والبنى التحتية، بالإضافة إلى تنويع والمحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية. (عرقوب، 2011)

البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

هو برنامج تكميلي مخصص لفك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، حيث يهدف لتطوير البنية التحتية للاقتصاد الوطني وإدخال التكنولوجيا الحديثة على الاقتصاد وخاصة في مجال الاعلام والاتصال. إضافة إلى ذلك البحث عن الآليات لتحسين الظروف الاجتماعية للمواطن. (عدة وسالمي، 2018) ويجدر الإشارة أن هذا البرنامج قد اهتم بالبطالة، الصحة والتعليم، الأشغال العمومية. (عرقوب، 2011)

برنامج دعم النمو الاقتصادي (2010-2014):

أطلق عليه أيضا تسمية برنامج الاستثمار العمومي الخامس، حيث ركز على تأهيل موارد البشرية والتوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، دعم التنمية الريفية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنشاء مناطق صناعية، تطوير البنى التحتية وفك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين.

برنامج النموذج الاقتصادي الجديد (2015-2019):

يعتمد هذا المخطط التنموي على تركيزه لتنمية أربعة قطاعات رئيسية وهي الفلاحة والموارد المائية والسياحة والصناعة الغذائية والصيدلانية وقطاع السكن. (عدة وسالمي، 2018)

● المحور الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة

II – الطريقة والأدوات:

● منهج وأسلوب الدراسة:

اعتمدت الباحثة لدراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي والذي يعتبر طريقة لوصف الموضوع المراد دراسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها على أشكال رقمية معبرة يمكن تفسيرها. كما يستخدم المنهج الوصفي لرصد ومتابعة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية في فترة زمنية معينة أو عدة فترات من أجل التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون والوصول إلى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطويره. (المحمودي، 2019).

ومن أبرز الأساليب المستخدمة للبحوث الوصفية اعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل المحتوى لأنه الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة وذلك بتحليل عينة من اللقاءات الإعلامية الدورية التي أجراها رئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية بالتلفزيون الجزائري.

ومن بين التعريفات الحديثة التي شهدتها تحليل المحتوى تلك التي أوردها "كلود كرينداف" حيث يرى أن تحليل المحتوى هو "أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في تحليل المواد الإعلامية بهدف التوصل إلى استدلالات واستجابات صحيحة ومطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل". (تمار، 2007)

ولأن تحليل المحتوى يسعى إلى وصف المحتوى وصف كميا كان لابد من تقسيمه إلى فئات حتى يمكن دراسة كل فئة. غير أن الفئات وحدها لا تلي البعد الكمي للمحتوي وبالتالي توجب إضافة نوع آخر من التقسيم هو تقسيم المحتوى إلى وحدات تحليلية. (تمار، 2007)

وتزامنا مع طبيعة دراستنا وطبيعة الأداة اكتفت الباحثة بالعمل باختيار كل من فئة الموضوع ووحدة الفكرة.

● مجتمع البحث وعينة الدراسة:

في أسلوب تحليل المحتوى يقصد بمجتمع البحث "مجموعة الرسائل المتماثلة والمعبرة في حوامل يطلق عليها وسائل الاتصال". (تمار، 2007) وفي دراستنا هذه فإن مجتمع البحث هو عبارة عن كل اللقاءات الإعلامية الدورية والتي أجراها رئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية بوسيلة الاتصال التلفزيون الجزائري.

الفكر التنموي في الخطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية دراسة تحليلية سوسيولوجية لعينة من اللقاءات الإعلامية الدورية مع الصحافة الوطنية بالتلفزيون الجزائري

وبما أن دراستنا تستعين بأسلوب تحليل المحتوى وموضوعها هو الفكر التنموي في الخطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية استلزم الاستعانة بالعينة القصدية لأن دراستنا تبحث في موضوع معين وفي مضمون معين. وذلك لأن تطبيقنا كل من العينات البسيطة، العينات المنتظمة على وسيلة التلفزيون قد تعطينا أعدادا لم تتطرق لموضوع بحثنا أو دراستنا.

وعليه فإنه يتحدد اختيارنا لحجم العينة بناء على موضوع الدراسة والهدف منها وبالأخص الإشكالية التي نتحكم فيها. وكان حجم العينة عبارة عن 6 لقاءات تحمل كل أبعاد الفكر التنموي.

III - تحليل النتائج ومناقشتها:

الجدول الأول: يوضح نسبة تكرار الأفكار المتعلقة بالخطط والاستراتيجيات التنموية

المحور	وحدة الفكرة	الحصة 01	الحصة 2	الحصة 3	الحصة 4	الحصة 5	الحصة 6	المجموع
	القطاع الصناعي	ت	ك	ت	ك	ت	ك	ت
		9	20.93	9	18	10	20.83	9
	القطاع الفلاحي	2	4.65	5	10	2	4.17	7
	القطاع التجاري	6	13.95	6	12	6	12.5	4
	الاستثمار	13	30.23	13	26	5	10.42	3
	القطاع الاجتماعي	11	25.59	16	32	22	45.83	16
	البيئي	0	0	0	0	0	0	0
	المؤسسي	2	4.65	1	2	3	6.25	1
المجموع		43	100	50	100	48	100	40

● التحليل الإحصائي:

يوضح لنا الجدول رقم(1) نسب تكرار الأفكار المتعلقة بالخطط والاستراتيجيات التنموية في مضمون اللقاءات الإعلامية الدورية التي أجرها رئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية. من خلال هذا الجدول يتبين لنا أن أكبر نسبة كانت من نصيب قطاع الاستثمار من البعد الاقتصادي وذلك بنسبة 32.92%، يليها البعد الاجتماعي بنسبة تقدر بـ 32.29%، يليه القطاع الصناعي من البعد الاقتصادي التي كانت نسبته ممثلة بـ 13.47%، أما القطاع التجاري من البعد الاقتصادي فمثل بنسبة 8.46%، في حين نجد نسبة 7.84% تمثل البعد المؤسساتي، أما النسبة المنخفضة كانت من نصيب كل من القطاع الفلاحي من البعد الاقتصادي بـ 5.02% والبعد البيئي الذي كانت نسبته منعدمة 0%.

● التحليل السوسولوجي:

على ضوء الأرقام المتحصل عليها من الجدول رقم (1) والذي يبين الأفكار المتعلقة بالخطط والاستراتيجيات التنموية والتي عرضها رئيس الجمهورية من خلال لقاءاته الإعلامية الدورية مع الصحافة الوطنية، حيث تبين لنا أن أكبر نسبة للاستراتيجيات التنموية في بعدها الاقتصادي كانت من نصيب قطاع الاستثمار وبالرجوع إلى الالتزامات 54 لرئيس الجمهورية ولاسيما الالتزام رقم 16 والذي ينص على "تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الأجنبي لتنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات" حيث جاء هذا الالتزام:

أولاً: لتحرير الاقتصاد من قطاع المحروقات وتنويعه، والخروج من المأزق الاقتصادي الذي عرفته الجزائر لسنوات عديدة جراء انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك باعتبار أن المحروقات هي الدخل الرئيسي والهام لميزانية الدولة.

ثانياً: للاندماج في الاقتصاد العالمي وما يفرضه من ترشيد الجهود لمسايرة التغيرات التي أفرزتها البيئة الدولية وهذا ما نص عليه التزامه رقم 24. هذا ما جعل السياسة التنموية تتبنى سياسة الاستثمار كآلية أساسية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وخلق مصادر دخل جديدة وتنويعها.

وهذا طبعاً لا يتجسد إلا بتحسين مناخ الاستثمار وجلب المستثمر الأجنبي، ولكي تحقق السياسة التنموية قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني كان عليها سن قوانين جديدة للاستثمار وهي عبارة عن مجموعة من التشريعات والضمانات والاعفاءات المهدف منها التشجيع على الاستثمار الوطني والأجنبي. ويعد قانون الاستثمار الجديد 18-22 من بين التشريعات التي تشكل سياسة تحفيزية لجلب الاستثمار.

ويمكن القول: إن لسياسة الاستثمار أبعاد سوسيو اقتصادية على المجتمع الجزائري. فعلى الصعيد الاقتصادي تزيد من وتيرة الإنتاج وترفع من معدل النمو وتعمل على تنويع النشاط الاقتصادي من نشاطات القطاع العام إلى الخاص وذلك من خلال إنشاء ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والناشئة. إضافة إلى ذلك تعمل على تعزيز المنتج الوطني وتصديره، لذلك فإن المشرع الجزائري في قانون الاستثمار الجديد 18-22 منح المستثمر الأجنبي مجموعة من الحوافز والإعفاءات تتجسد فيما يسمى نظام تحفيز القطاعات ذات الأولوية أي الاستثمار في مجالات ونشاطات معينة كالجمال الفلاحي وتربية المائيات والصيد البحري، القطاع الصناعي والصناعات الصيدلانية وغيرها. والمهدف منها هو تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات.

أما على الصعيد الاجتماعي فتكون الاستفادة من الاستثمار من خلال التكنولوجيات الحديثة، الخبرات، العمالة، امتصاص البطالة، العدالة الاجتماعية والتي تظهر جلياً من خلال قانون الاستثمار الجديد 18-22 لا سيما في بند نظام تحفيز المناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة أو ما يسمى بنظام المناطق والذي يحث على الاستثمار في المناطق التابعة للهضاب العليا، الجنوب والجنوب الكبير والمناطق التي تتطلب التنمية والتي تمتلك إمكانات من الموارد الطبيعية والبشرية. وبالتالي تعمل السياسة التنموية على القضاء على الفوارق الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر والبطالة. إضافة إلى بند نظام تحفيز الاستثمارات المهيكل والتي تشجع على الاستثمار القادر على خلق الثروة ومناصب الشغل والتي من شأنها تحسين مستوى المعيشي ورفع القدرة الشرائية للمواطن.

الفكر التنموي في الخطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية دراسة تحليلية سوسولوجية لعينة من اللقاءات الإعلامية الدورية مع الصحافة الوطنية بالتلفزيون الجزائري

ومن خلال اللقاءات الإعلامية الستة التي قمنا بتحليلها تبين لنا أقل نسبة بالنسبة للأفكار المتعلقة بالخطط والاستراتيجيات التنموية في بعدها الاقتصادي تعود إلى قطاع الفلاحة وذلك بنسبة 5.02%، وهذا لا يعني أن القطاع الفلاحي ليس من أولويات الاستراتيجية التنموية لرئيس الجمهورية وهذا إذا أخذنا بعين الاعتبار إعطاء الرئيس أهمية للاستثمار في حديثه مع الصحافة الوطنية وهذا ما يبينه قانون الاستثمار 18-22 والذي يحث على تشجيع على الاستثمار في القطاعات الحساسة ومن بينها قطاع الفلاحة.

فلاستثمار في القطاع الفلاحي يعني طاقات إنتاجية جديدة إضافية أساسها تأمين الغذاء للمجتمع وإنتاج مواد زراعية لسد حاجات الأفراد، ولما نقول استثمار فلاحي يعني تعزيز الإنتاج الوطني وتصديره، استغلال الأمثل للمساحات الكبرى من الأراضي، والأهم من هذا إخراج القطاع الفلاحي من الطابع التقليدي إلى الطابع العلمي بتطبيق تقنيات جديدة وعصرية وهذا ما نص عليه التزام رئيس الجمهورية رقم 18 بضرورة وضع خطة استعجالية لتحديث الزراعة.

وبالتالي نقول: إن إدخال التقنيات التكنولوجية الحديثة للقطاع الفلاحي فهو يعني آليا تطوير الفلاحة فضلا عن ذلك الاستثمار في المورد البشري أي الفلاح من خلال رفع مستوى كفاءته وتطويرها.

نلاحظ من خلال الجدول أن للبعد الاجتماعي له أهمية بالغة في الخطط والاستراتيجيات التنموية التي عرضها رئيس الجمهورية فقد جاءت نسبته بعد البعد الاقتصادي مباشرة وذلك بنسبة ممتلئة 32.29%. وهذا ما يؤكد أن البعد الاجتماعي أصبح يأخذ حيزا كبيرا في الاستراتيجيات التنموية بعدما كان مقتصرًا على البعد الاقتصادي لسنوات ماضية.

ومن خلال تحليلنا لعينة من لقاءاته الإعلامية يتبين أن رئيس الجمهورية يؤكد من خلال خطاباته على تنمية اجتماعية للمجتمع من خلال الحفاظ على القدرة الشرائية ودعم المواد الاستهلاكية الأساسية إضافة إلى رفع الحد الأدنى للأجور مع رفع النقطة الاستدلالية والإعفاء الضريبي للمداخيل المنخفضة وهذا ما جاء به الالتزام رقم 28 حينما أكد على رفع دعم القدرة الشرائية للمواطن من خلال الإعفاء الضريبي التام وضمن دخل لائق للمواطنين عبر مراجعة الحد الأدنى للأجور. إضافة إلى تأكيده على ضرورة توفير الخدمات الاجتماعية لجميع الأفراد كالسكن حيث أكد في خطابه الإعلامي على ضرورة توفير السكن وخصوصا التكفل بقاطني الأحياء القصديرية وبرنامج مناطق الظل والعمل على تهية السكن الريفي، وهو ما يحقق العدالة الاجتماعية بين مختلف مناطق الوطن. وهذا ما جاء في التزامه رقم 28 والذي ينص على جعل الحصول على السكن أولوية مطلقة. إضافة إلى السكن أكد في خطاباته على الصحة والتعليم والذات أدرجهما في التزاماته 54 فكل من الالتزام رقم 45 و 41 على التوالي. أيضا تحدث رئيس الجمهورية على منحة البطالة وهي منحة تصب شهريا للجامعيين وغير الجامعيين وذلك لامتصاص البطالة.

وقبل التفصيل في هذه النقطة لا بأس أن نذكر أن البعد الاجتماعي للتنمية يركز على بناء أفراد قادرين على العيش، ويعمل على تطوير قدراتهم ليكونوا أفراد ذات فاعلية في المجتمع. إلا أننا نرى في المقابل أن صب مثل هذه المنح أي منحة البطالة بحجة امتصاص البطالة بدل خلق فرص حقيقية للعمل أصبح من معوقات التنمية. فنحن بحاجة إلى استراتيجية عميقة نعيد من خلالها النظر في سياستنا التنموية وذلك بالتركيز على القطاعات الخلاقة للعمل والثروة بدل وضع قرارات هدفها تجنب احتجاجات اجتماعية تؤثر على الاستقرار الوطني. وهذا ما يؤكد عليه "مالك بن نبي" أن الإنسان في المرتبة الأولى لأنه هو الذي يوجه الأشياء ويصنع الحضارة كما يحدونا من أي إهمال وتجاهل الإنسان فهو العامل الرئيس لفشل التجارب التنموية.

وواقعيا اليوم يثبت لنا أن مثل هذه المنح أي منحة البطالة تصنع لنا أشياء لا أفراد غير قادرين على العطاء وبناء حضارة. حيث أن هذه المنحة موجهة للشباب الذين تتراوح أعمارهم [18-40] وهذه المرحلة العمرية يجب أن تكون مرحلة العطاء والعمل والنشاط لا مرحلة الركود والعجز. ناهيك على ما نجم عنها من ظواهر سلبية كالطلاق، العنوسة الخ.

أما البعد المؤسسي فتمثلت نسبته في الأفكار المتعلقة بالخطط والاستراتيجيات التنموية بـ 7.84%، فمن خلال لقاءاته التي قمنا بتحليلها أشار رئيس الجمهورية إلى هذا البعد انطلاقاً من أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب وجود مؤسسات فعالة قادرة على تطبيق الخطط والاستراتيجيات التنموية عبر أفراد مؤهلة لرسم معالم كل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ومن خلال تحليلنا نجد أنه يركز على مكافحة السلوك البيروقراطي والذي قد يتمظهر خصوصاً في مظاهر التسلسل، السلطة، المحسوبية، الفساد والتي قد تساهم في عرقلة على وجه الخصوص معالجة ملفات المستثمرين، وهذا ما قد يؤدي إلى فقدان ثقة الفاعلين الاقتصاديين وبالتالي بدوره يؤثر على الاستثمار والنمو الاقتصادي. كما أكد رئيس الجمهورية على ضرورة التصدي لظاهرة البيروقراطية مشيراً إلى أنه لن يتم ذلك إلا عن طريق الرقمنة والتوجه إلى اقتصاد المعرفة لتتماشي مع تغيرات البيئة الدولية. وأشار أيضاً رئيس الجمهورية إلى نقطة جوهرية ترمي إلى تحديد ذهنية الإدارة والذي يمثل تحدياً حقيقياً للجزائر باعتبار ذهنية الفرد الجزائري مقاومة للتغيير وذلك بسبب انعدام الثقة بين الفرد العامل والإدارة نفسها وبين الإدارة والحكومة.

وقد تمثلت نسبة البعد البيئي في الأفكار المتعلقة بالخطط والاستراتيجيات التنموية والتي عرضها رئيس الجمهورية من خلال لقاءاته الإعلامية بـ 0%. لا بأس أولاً أن نذكر أن التنمية تعددت مفاهيمها وانتقلت عبر المسار التاريخي من المفهوم الضيق الذي ركز على النمو الاقتصادي وصولاً لمفهوم التنمية المستدامة والذي يوفق بين كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وعليه نؤكد أن التنمية المستدامة ذات علاقة وطيدة بالبيئة فقد أصبح البعد البيئي ملازماً لها، حيث أن الإخلال بالموارد البيئية يكون له انعكاسات سلبية على العملية التنموية، فالتنمية المستدامة لا تتحقق إلا بوجود سياسة بيئية سليمة. وبالتالي نقول: إنه عدم إدراج البعد البيئي في الفكر التنموي لرئيس الجمهورية في خطابه الإعلامية التي تم تحليلها لا يعني أنه ملغى من السياسة التنموية وهذا ما يؤكد التزامه رقم (33) والذي ينص على ضمان إطار معيشي نوعي يحترم متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لا ننكر أولاً: فشل الدولة في وضع سياسة وطنية للبيئة وحمايتها، وثانياً: غياب الثقافة البيئية لدى الفرد الجزائري.

الجدول الثاني: يوضح نسبة تكرار الأفكار المتعلقة بالمعوقات

المحور	وحدة الفكرة	الحصة 01	الحصة 2	الحصة 3	الحصة 4	الحصة 5	الحصة 6	المجموع
المعوقات	عدم الاستغلال	ت	ك	ت	ك	ت	ك	ت
	الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية	0	0	0	0	0	0	4.76
	هجرة أدمغة وأعلام	ت	ك	ت	ك	ت	ك	0
	قادرة على بلورة نماذج فكرية تنموية بديلة	0	0	0	0	0	0	0
	تكريس الأموال	0	0	0	0	0	0	2.38

0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عزوف المواطن الجزائري على الاستثمار
2.83	1	8.333	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	فجوة بين قرارات الحكومة والإدارة
26.19	11	%16.67	2	16.66	1	33.33	1	0	0	58.33	7	0	0	المضاربة في المواد الغذائية
16.67	7	25	3	0	0	33.33	1	25	1	16.67	2	0	0	خلق ندرة المواد الأساسية عمدا بإيعاز المال الفاسد
16.67	7	8.333	1	50	3	0	0	75	3	0	0	0	0	التضخم
9.52	4	0	0	16.67	1	0	0	0	0	8.33	1	40	2	تضخم الفواتير
14.29	6	8.333	1	0	0	0	0	0	0	16.67	2	60	3	الأموال المتداولة في السوق
7.14	3	16.67	2	16.67	1	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	الفساد الإداري
100	42	100	12	100	6	3	3	100	4	100	12	%100	5	المجموع

● التحليل الإحصائي:

يمثل الجدول رقم (2) نسبة تكرار الأفكار المتعلقة بالمعوقات التي تحول دون تحقيق السياسات التنموية والتي جاءت في مضامين عينة من اللقاءات الإعلامية الدورية لرئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية، حيث يبين لنا الجدول أن نسبة 26.19% تمثل المضاربة في المواد الغذائية، يليها كل من خلق ندرة في المواد الأساسية بإيعاز المال الفاسد والتضخم بنسبة تقدر بـ 16.67% لكليهما، في حين تمثل نسبة 14.29% الأموال المتداولة في السوق، أما بالنسبة لتضخم الفواتير فقدرت نسبتها بـ 9.52%، ليليها الفساد الإداري ممثلاً بنسبة 7.14%، بينما مثلت نسبة عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية بـ 4.76%، في حين تمثل نسبة 2.38% كل من فجوة بين قرارات الحكومة و الإدارة و تكديس الأموال، أما النسب المعدومة فقد مثلت كل من هجرة الأدمغة والاعلام القادرة على بلورة نماذج فكرية تنموية بديلة وعزوف المواطن الجزائري على الاستثمار.

● التحليل السوسولوجي:

يوضح لنا الجدول أنه أكبر معوق الذي يحول دون تحقيق السياسات التنموية هو المضاربة في المواد الغذائية ممثلاً بنسبة 26.19%، حيث شدد رئيس الجمهورية من خلال خطاباته الإعلامية أن المضاربة في المواد الغذائية ولاسيما المواد الأساسية الاستهلاكية تعد من المعوقات التي تعرقل مسيرة التنمية والتي ينجم عنها انعكاسات سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى القدرة الشرائية للمواطن. وعليه أكد على ضرورة التصدي لهذه الظاهرة وردع المضاربين بسن قانون العقوبات والذي جاء نصه " أن المضاربة غير المشروعة تشمل كل تخزين أو إخفاء للسلع أو البضائع وذلك بهدف إحداث ندرة في المواد الاستهلاكية وقد تضمن النص القانوني عقوبات تصل إلى 30 سنة حتى مؤبد في حق المضاربين". ومنه نقول: إن مثل هذه السياسات الردعية قد تضع حدا لتفشي هذه الظاهرة.

وعليه لما نقول: المضاربة في المواد الغذائية وبالتالي نعني خلق ندرة في المواد الاستهلاكية الأساسية والتي جاءت نسبتها في الجدول ممثلة بـ 16.67%. كلنا نعلم أن الجزائر شهدت مؤخراً ندرة في المواد الاستهلاكية الأساسية كالزيت السكر والقمح نخص بالذكر فترة كورونا. ولو نرجع لمضمون خطاب رئيس الجمهورية نجد أنه يؤكد على أن هذه الظاهرة مفتعلة من خلال لولبيات هدفها زعزعة الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلاد. أيضاً لما نقول ندرة في المواد الاستهلاكية الأساسية نعني بذلك أيضاً غلاء الأسعار مقابل ذلك يؤكد رئيس الجمهورية أن الدولة تقوم بدعم المواد الأساسية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ويفسر الندرة أنها ظاهرة مفتعلة بإيعاز المال الفاسد واللوبيات.

وبالتالي نحن أمام معادلة تقول: إن الدولة تدعم المواد الأساسية للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطن ومتوفرة سواء من المنتج الوطني أو الاستيراد، ومقابل ذلك وجود ندرة في المواد الأساسية وتتكلم هنا على فترة كورونا وغلاء الاسعار في الأسواق.

ونحن كسوسولوجيون لدينا رؤية أخرى ممكن أغفل عنها رئيس الجمهورية وهي جزئية مهمة تكلم عنها "مالك بن نبي" وهي الميل إلى التكديس وهي داء التجميع والذي عبر عنه أنه مرض نفسي يعتقد فيه الفرد أن المخرج الأساسي من الأزمة هو تكديس أغلب الأشياء. والتكديس ظاهرة عامة في المجتمع الإسلامي والجزائري، فالفرد الجزائري يغلب عليه طبع الميل إلى التكديس وهذا ما لاحظناه فعلياً في فترة كورونا فمثلاً بدل شراء كيس واحد من القمح يشتري أكياس وبالتالي بدل استغلالها واستهلاكها يكدها مما يؤدي إلى تلفها. وتكديس الفرد للأشياء لا يحل المشكلة بل يفتعل مشاكل منها خلق الندرة وارتفاع الأسعار الذي يعني التضخم والذي جاء في الجدول بنسبة ممثلة بـ 16.67%، وبدوره التضخم يؤثر سلباً على مستويات الاستهلاك، الاستثمار، والصادرات، والنشاط الاقتصادي بشكل عام لذا يعتبر من معوقات سيورة التنمية.

كما يبين لنا الجدول أن نسبة 14.29% تمثل الأموال المتداولة في السوق الحرة خارج الأسواق الرسمية، حيث أكد رئيس الجمهورية أن مثل هذه المعاملات المالية التي تتم خارج إطار الأسواق النقدية الرسمية، البنكية والصيرفة الإسلامية تهدد الاقتصاد الجزائري، حيث دعا رئيس الجمهورية بضرورة إيداع هذه الأموال في البنوك خاصة الصيرفة الإسلامية هذه الأخيرة التي تتلاءم مع الثقافة الإسلامية للفرد الجزائري.

الفكر التنموي في الخطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية دراسة تحليلية سوسيولوجية لعينة من اللقاءات الإعلامية الدورية مع الصحافة الوطنية بالتلفزيون الجزائري

وما يمكن أن نفسره أن عزوف الأفراد على إيداع أموالهم في المؤسسات المعنية، ونعني ذلك على وجه الخصوص بنوك الصيرفة الإسلامية يتأتى على ثلاث

مستويات:

المستوى الأول:

غياب الوعي الاقتصادي لدى الفرد الجزائري وكما أشار إليه "مالك بن نبي" حينما قال: إن الوعي الاقتصادي لم ينمو بعد في ذهنية الفرد المسلم كما حدث في المجتمع الغربي، وهنا نقصد أن الفرد لا يعي أن وجود مثل هذه المعاملات المالية خارج الأسواق الرسمية يهدد الاقتصاد الوطني، ويعمل على استمرار التخلف هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى اللافعالية الفرد وهنا يقصد به من المنظور البنائي عدم إدراك الفرد أن النشاط الاجتماعي لأي مجتمع يتصاعد بقدر ما يكون الأفراد يعملون من أجل المصلحة العامة لا الفردية.

أما المستوى الثاني:

يفسر عزوف الأفراد عن إيداع أموالهم في البنوك وهنا دائما نتحدث عن الصيرفة الإسلامية والتي تلائم الخصوصية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري، باعتقادهم أن مثل هذه المعاملات خارج الأسواق الرسمية بعيدة تماما عن أي نوع من الرقابة المفروضة، إضافة باعتبار هذا التداول كآلية للهروب من الضرائب التي تضعها السلطة.

أما المستوى الثالث:

وهو تكديس الأموال والذي جاء بنسبة 2.32% في الجدول المتعلق بالمؤشرات التي تعيق تحقيق السياسة التنموية وكما ذكرنا سابقا أن ذهنية الفرد الجزائري ميالة للتكديس أي جمع المال وتكديس بدل وضعه في البنوك، ويمكن أن نفسر ذلك أن هناك انعدام تام للثقة بين الأفراد والحكومة وذلك يرجع إلى القوانين الفجائية التي تفرضها الدولة من حين لآخر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تخوف الفرد من المساءلة من أين لك هذا؟

من خلال تحليل عينة من اللقاءات الإعلامية لرئيس الجمهورية تبين لنا من الجدول أن نسبة 9.52% تمثل تضخيم الفواتير والذي اعتبره رئيس الجمهورية من معوقات التنمية. فقد أصبح تضخيم الفواتير وحسب الخبراء يدخل ضمن قائمة كوابح الاستثمار في الجزائر. فتهرب العملة في مجال عمليات التجارة الخارجية سواء عن طريق الاستيراد أو التصدير أصبح من الآليات التي يلجأ إليها المتعاملين الاقتصاديين، وذلك لتهرب الفارق من العملة الصعبة إلى المصارف الأجنبية بشكل غير قانوني. لذا شدد رئيس الجمهورية على ضرورة تفعيل الرقابة على التجارة الخارجية من خلال عملية التوطين المصرفي لمراقبة كل العمليات التي يسجلها المتعامل الاقتصادي لأن استفحال هذه الظاهرة له انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني وعلى قيمة العملة الوطنية.

ومنه نقول: إن استفحال وتنامي ظاهرة تضخيم الفواتير له علاقة وطيدة بالفساد الإداري الذي جاءت نسبته في الجدول ممثلة بـ 7.14%. فغالبا ما يلجأ المتعامل الاقتصادي سواء على مستوى الاستيراد أو التصدير إلى شبكة العلاقات التي تتيح له التصريح بغير القيمة الفعلية للصفقة عموما. أين يستغل الموظفون الحكوميون المركز والمكانة والسلطة في اتخاذ القرار الاقتصادي بمنح تراخيص وتصاريح غير مشروعة بهدف تلقي رشاي ومكاسب خاصة وتسهيل إجراءات عملية الاستيراد والتصدير بتجاوز القوانين والإجراءات المعمول بها وهذا ما يهدد الاقتصاد الوطني.

وعليه نقول: إن الجزائر تمر بأزمة أخلاقية بالدرجة الأولى لأن الفساد الإداري بما يحمل من محسوبية ورشوة، اللامبالاة، المحاباة، تزوير الفواتير يدخل ضمن محرمات في الإسلام ذكرت في كتاب الله والسنة النبوية، والدين أخلاق. وبالتالي الابتعاد عن الوازع الديني يخرجنا من دائرة التنمية وهذا ما أكدته "مالك بن نبي" في معالجته لموضوع التنمية مشيرا الى أن أي حضارة لا تنبعث إلا بالعقيدة الدينية وأن التنمية تستلزم إحداث التغيير وهذا التغيير يقوم على الفكرة الدينية.

كما يبين لنا الجدول نسبة عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية كمعوق يحول دون تحقيق السياسات التنموية ممثلة بنسبة 4.76%.

حيث يرى رئيس الجمهورية أن عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية وعدم القدرة على خلق مصادر جديدة للثروة من المعوقات الاقتصادية. وعليه فالموارد الطبيعية أو الطاقوية حتى تكون بالمفهوم موردا هاما يجب أن تدخل دائرة الاستغلال الاقتصادي أي إشباع لحاجات معينة، لذلك أولى أهمية للموارد الطاقوية واستغلالها في التزاماته 54 وهذا ما جاء به مبدأ رقم (21) الذي يشجع على إنتاج الطاقة الأحفورية والطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية والريحية) واستهداف التصدير في هذا المجال، لأنه يعي جيدا أهمية المورد الطبيعي في التقدم الإنساني والبناء الحضاري.

في المقابل من بين المعوقات التي تحول دون تحقيق السياسات التنموية هو عدم استغلال المورد البشري الذي قد يتمظهر في هجرة أدمغة وأعلام قادرة على بلورة نماذج تنموية بديلة والتي جاءت في الجدول بنسبة معدومة 0%. وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن الفكر التنموي للأنظمة الحاكمة في الجزائر مؤمنة أنه لا يوجد فكر بديل للمناهج الاقتصادية المستوردة من الغرب.

وبرجعونا إلى المنظور البنائي نجد أن الجزائر تزرخ بالوسائل المادية والموارد الطبيعية لكن ما تفتقره هو الأفكار. وهذا ما حذرنا منه "مالك بن نبي" أن استيراد الأفكار التي تستعار من ثقافات غربية تختلف تماما عن الخصوصية الثقافية والاجتماعية لمجتمعنا والتي اعتبرها أفكار مميتة، بحيث يشير أنه صحيح أن هذه الأفكار أثبتت فعاليتها في السياق الحضاري الغربي لكنها فقدت من فعاليتها حينما نقلت للسياق الحضاري الاسلامي ومنه المجتمع الجزائري ويوضح ويقول: إنها ببساطة نقلت عن طريق التكديس لا البناء. وعليه نقول: إن إهمال المورد البشري يعتبر عائقا أساسيا لعملية التنمية باعتبار الإنسان جوهرها.

في حين يبين لنا الجدول أن نسبة 2.83% تمثل الفجوة بين قرارات الإدارة والحكومة، حيث يشير رئيس الجمهورية أنه لا يوجد توافق بين قرارات الحكومة وبين الإدارة وهذا ما ينتج عنه إطار مؤسسي ضعيف غير قادر على تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي.

ومن خلال الجدول تبين لنا أن نسبة عزوف المواطنين على الاستثمار جاءت معدومة هي الأخرى 0% وذلك من خلال تحليلنا لعينة من لقاءات رئيس الجمهورية مع الصحافة الوطنية. ومنه أنه في اعتبار الرئيس لا يعد عائقا أساسيا للتنمية وهذا ما يمكن تفسيره على أن معوقات التنمية ليست على درجة واحدة من التأثير فهناك معوقات قد تشل تماما حركة التنمية، بينما هناك معوقات كعزوف المواطنين على الاستثمار تعد عوامل مساعدة للمعوقات التي تعيق العملية التنموية.

● الاستنتاجات:

- تنتهج الجزائر استراتيجية تنموية تعتمد على التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات عن طريق تحفيز القطاعات الخارجة عن الدائرة النفطية، وذلك يتم بالتشجيع على سياسة الاستثمار في جميع القطاعات والتي تعتبر كآلية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي وخلق الثروة ومناصب الشغل لامتناص البطالة. إلا أنه في المقابل ومن الناحية السوسولوجية نرى أن الجزائر تنتهج ما يمكن أن نطلق عليه "سياسة التنويم" والتي تظهر جليا في المنح المعطاة وهنا نخص بالذكر "منحة البطالة" والتي بدورها تخلق أفراد غير قادرين على العطاء وبناء الحضارة، فالجزائر بحاجة إلى ما ذهب إليه "مالك بن نبي" أولوية الاستثمار الاجتماعي على الاستثمار المالي.
- أما على المستوى الاجتماعي يمكننا القول: إن الفكر التنموي اليوم أصبح يركز على البعد الاجتماعي للتنمية ليشكل بدوره حيزا كبيرا في الاستراتيجيات التنموية بالجزائر بعد ما كان يقتصر الفكر التنموي لسنوات عدة على البعد الاقتصادي. فقد أولى رئيس الجمهورية من خلال لقاءاته وتطبيقا لالتزاماته 54 على كل من الصحة والتعليم والسكن وجميع الخدمات الاجتماعية لتحقيق تنمية اجتماعية للمجتمع.
- إضافة إلى ذلك أولت الاستراتيجيات التنموية المنتهجة في الجزائر حاليا كل تركيزها على تطوير ورقمنة الإدارة، باعتبار أنه لتحقيق التنمية المستدامة يتطلب ذلك وجود مؤسسات فعالة قادرة على تطبيق الخطط والاستراتيجيات التنموية. وهذا ما أشار إليه رئيس الجمهورية من خلال خطاباته بضرورة تحديد ذهنية الإدارة ورقمتها.
- البعد البيئي هو الآخر أصبح ملازما للتنمية، وانطلاقا من فكرة أن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا بوجود بيئة سليمة. وهذا ما أكدته التزام الرئيس رقم 33 والذي ينص على ضمان إطار معيشي نوعي يحترم متطلبات التنمية المستدامة والحفاظ البيئة. إلا أننا لا ننكر فشل الدولة في وضع سياسة وطنية للبيئة وحمايتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى غياب الثقافة البيئية لدى الفرد الجزائري.
- من بين أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق التنمية غياب الوعي الاقتصادي، والذي يتمظهر في سلوكيات الأفراد من خلال "الميل إلى التكديس" سواء الأموال، المواد الغذائية هذه الأخيرة والتي ينجم عنها الندرة في المواد والمضاربة إلى غير ذلك، وهذا ما يعرقل سيورة التنمية.
- إضافة إلى ذلك عائق الفساد الإداري بالجزائر اليوم تمر بأزمة أخلاق بالدرجة الأولى، فالفساد الإداري بما يحمله من محسوبية، رشوة، المحاباة، التزوير كل هذه السلوكيات تدخل ضمن المحرمات في الإسلام، وبالتالي الابتعاد عن الوازع الديني يخرجنا من دائرة التنمية.
- الفكر التنموي للأنظمة الحاكمة يؤمن أنه لا يوجد فكر بديل للمناهج الاقتصادية الغربية، وبالتالي إهمال أدمغة قادرة على بلورة نماذج تنموية وطنية بديلة تتلاءم مع الخصوصية الثقافية والاجتماعية لمجتمعنا، فانتهاج مثل هذه المناهج الاقتصادية والتي تحمل أفكار بالفعل أثبتت نجاعتها في المجتمع الغربي فبالرغم من قوتها وفعاليتها فهي لا تجدي نفعا في مجتمعنا في ظل غياب العقلية الإنتاجية و الحرك الأساسي للتنمية الإنسان من جهة، ومن جهة أخرى انتقال هذه الأفكار إلى مجتمعنا بطريقة التكديس لا البناء و هذا من المنظور البنائي. فالقضية هنا ليست استعارة أفكار بقدر ما هي السياق الحضاري التي تطبق فيه هذه الأفكار.

IV- الخلاصة:

وخلاصة ما توصلنا إليه أن الاستراتيجيات التنموية والفكر التنموي والذي جاء في خطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية ما هو إلا فكر مستلهم من نماذج اقتصادية غربية أثبتت فعاليتها في المجتمعات الغربية، إلا أنها لم تحدي نفعا في مجتمعنا بالرغم من أنه من أفكار ومقاربات جديدة وقوية ويعود فشلها إلى غياب الفعالية الفردية بالدرجة الأولى، باعتبار أن الفرد هو المحرك الأساسي للتنمية. ولرسم طريق التحضر من جديد الجزائر اليوم بحاجة إلى أدمغة وطنية قادرة على صياغة رؤى جديدة نابغة من وحي ثقافتنا وقادرة على تحليل الوضع الوطني والواقع المأزوم بعقلانية وعلى دراية تامة بذهنية الفرد الجزائري.

—الفكر التنموي في الخطاب الإعلامي لرئيس الجمهورية دراسة تحليلية سوسيولوجية لعينة من اللقاءات الإعلامية الدورية مع الصحافة الوطنية بالتلفزيون الجزائري —

— الإحالات والمراجع:

- أحمد بن محمد الغيومى . (بلا تاريخ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير . بيروت، لبنان: دار القلم.
- إيمان سليم . (2006). تطور الفكر التنموي في ضوء المتغيرات الاقتصادية المعاصرة (أطروحة دكتوراه). الجزيرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر: جامعة القاهرة.
- بغداد كربالي . (سبتمبر، 2005). نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، 5(8)، الصفحات 53-71.
- جميل صليبا. (1982). المعجم الفلسفي. بيروت، لبنان: دار الكتاب اللبناني.
- سرحان على المحمودي . (2019). مناهج البحث العلمي (المجلد 3). صنعاء، اليمن: دار الكتاب.
- عاطف عدلي العبد، ونهى عاطف العبد. (2007). الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي الأسس النظرية والنماذج التطبيقية (الإصدار 2). القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
- عبد الرحمن قنشوبة. (أفريل، 2019). استراتيجية التنمية وواقعها في الجزائر. مجلة الحقوق الإنسانية دراسات اقتصادية، 13(1)، الصفحات 14-28.
- ليلى عدة، وفطيمة سالمى. (ماي، 2018). سياسات التنمية في الجزائر بعد الاستقلال ومخلفاتها الاقتصادية والاجتماعية. مجلة افاق للأبحاث السياسية والقانونية، 1(1)، الصفحات 49-62.
- محمد بلقاسم حسن بملول. (1999). سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الأول. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محمد بلقاسم حسن بملول. (1999). سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر الجزء الثاني. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات.
- محمد موسى أحمد محمد توم. (بلا تاريخ). الخطاب الإعلامي ودوره في تعزيز القيم الإسلامية دراسة تحليلية وصفية على عينة من برامج قناتي طيبة والرسالة المتخصصين (أطروحة دكتوراه). 2019، 22. كلية الدراسات العليا، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- محمود عكاشة. (2014). تحليل الخطاب في ضوء نظرية أحداث اللغة (الإصدار 1). القاهرة: دار النشر للجامعات.
- نبيلة عرقوب. (أفريل، 2011). مسيرة التنمية في الاقتصاد الجزائري وآليات إنجاحها. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، 5(1)، الصفحات 162-186.
- نعمان بوقرة. (2009). المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب دراسة معجمية (الإصدار 1). عمان، الاردن: جدارا للكتاب العالمي.
- يوسف تمار. (2007). تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين (المجلد 1). الجزائر، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات.